جمهورية مصر العربية

نسخة المواطن من البيان المالي لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

تم إعداد هذا الكتيب بالشراكة بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية ومؤسسة يونيسيف مصر لأغراض المشاركة المجتمعية.
جميع المعلومات الواردة فى هذا الكتيب تحت مسئولية وزارة المالية بإعتبارها المصدر الأساسي لمخصصات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

المحتويات

	رقم الصفحة
المقدمة	٤
ما الجديد فى موازنة هذا العام ؟	٥
كيف تم اعداد موازنة هذا العام خاصة فى ضوء تحديات فيروس كورونا؟	١٠
المخاطر المالية بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	١٧
الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	١٨

١ المقدمة

تعد نسخة المواطن من البيان المالى الإصدار الأول من هذا التقرير لتعزيز الشفافية، وتهدف الى تعريف المواطنين بمخصصات الموازنة العامة للدولة التى تم عرضها فى البيان المالي المنشور من قبل وزارة المالية بعد ارسال تقديرات الموازنة الى البرلمان لمناقشتها فى نهاية مارس وقبل اعتماد الموازنة والموافقة عليها فى نهاية يونيو[1]؛ وذلك لتعزيز الشفافية المالية واستخدامها لأغراض المشاركة المجتمعية خاصة من خلال آلية الموازنة التشاركية. ويتضمن التقرير عرض الجهود التي اتخذتها وزارة المالية فى ظل تفشى جائحة فيروس كورونا المستجد، وإلقاء الضوء على أهم بنود الإنفاق على القطاعات التى تؤثر على جودة حياة المواطنين والإنفاق المتعلق بالطفل مثل برامج الدعم النقدى المشروط (برنامجى تكافل وكرامة) وبرامج التغذية المدرسية، والتنمية البشرية بشكل عام.

كما ساعد برنامج الإصلاح الإقتصادى المطبق منذ عام ٢٠١٦ فى خلق حيز مالي ومرونة هيكلية للإقتصاد المصرى لمواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وحماية المواطنين الأكثر تعرضا للخطر من جراء الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس «كورونا المستجد».

تركز موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ على مساندة النشاط الإقتصادي وتحقيق نمو شامل ومستدام ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، كما تتضمن عدد من الإجراءات الإصلاحية غير المسبوقة وتخصيص حزمة مالية تحفيزية بنحو ١٠٠ مليار جنيه، وهى الحزمة الأكبر تاريخياً لتفوق مبالغها جميع الحزم المالية المقرة منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨، لتمويل خطة الدولة لمواجهة تداعيات فيروس «كورونا» وتقديم العديد من التيسيرات الداعمة للقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، بالتضامن مع القطاع الخاص كشريك أساسى فى التصدى للأزمة والحفاظ على حياة المواطنين.

[1] آثرت وزارة المالية الإبقاء على مشروع الموازنة العامة للدولة دون تغيير وتقديمه لمجلس النواب فى الموعد الدستورى المحدد قبل نهاية شهر مارس من كل عام، بحيث يتم إعادة تقدير الموقف بعد الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٠ /٢٠٢١ ثم إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق الكامل مع مجلس النواب.

٢ ما الجديد فى موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١؟

تركز موازنة العام المالى القادم على مساندة كافة القطاعات الإقتصادية خاصة مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد مع الحفاظ على المسار الإصلاحي للاقتصاد القومى، وإستدامة مؤشرات المالية العامة، وتحسين حياة المواطنين ومن أهم الأهداف ما يلى:

زيادة المخصصات لدعم القطاع الخاص وتقديم الحوافز الضريبية وغير الضريبة له لمسانتده فى إعادة الإنتاجية مما يسمح بخلق فرص عمل والنهوض من تداعيات جائحة كورونا.

زيادة المخصصات المالية لبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين حياته اليومية.

الإهتمام بتطوير ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات العامة التى يتلقاها القاعدة العريضة من المواطنين.

تطوير الجهاز الإدارى للدولة المصرية ليتواكب مع متطلبات التنمية الإقتصادية والتكنولوجيا.

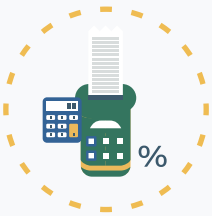

استحداث شريحة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠,٠٠٠ جنيه سنوياً بدلاً من ١٠٪.

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)

	٢٠١٧/٢٠١٨ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٩ فعليات	٢٠١٩/٢٠٢٠ موازنة	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١
إجمالي الايرادات	٨٢١.١	٩٤١.٩	١,١٣٤.٤	١,٢٨٨.٨
الضرائب	٦٢٩.٣	٧٣٦.١	٨٥٦.٦	٩٦٤.٨
المنح	**٣.٢**	**٢.٦**	**٣.٨**	**٢.٢**
الإيرادات الأخرى	**١٨٨.٦**	**٢٠٣.٢**	**٢٧٤.٠**	**٣٢١.٨**
إجمالي المصروفات	**١,٢٤٤.٤**	**١,٣٦٩.٩**	**١,٥٧٤.٦**	**١,٧١٣.٢**
الأجور و تعويضات العاملين	٢٤٠.١	٢٦٦.١	٣٠١.١	٣٣٥.٠
شراء السلع والخدمات	٥٣.١	٦٢.٤	٧٤.٩	١٠٠.٢
الفوائد	٤٣٧.٤	٥٣٣.٠	٥٦٩.١	٥٦٦.٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٩.٤	٢٨٧.٥	٣٢٧.٧	٣٢٦.٣
المصروفات الأخرى	٧٤.٨	٧٧.٦	٩٠.٤	١٠٥.٠
شراء الاصول غير المالية (الإستثمارات)	١٠٩.٧	١٤٣.٣	٢١١.٢	٢٨٠.٧
العجز/الفائض النقدي	**-٤٢٣.٣**	**-٤٢٨.٠**	**-٤٤٠.١**	**-٤٢٤.٤**
صافى حيازة الأصول المالية	**٩.٣**	**٢.٠**	**٥.٠**	**٧.٧**
العجز/الفائض الكلي	**-٤٢٣.٦**	**-٤٣٠.٠**	**-٤٤٥.١**	**-٤٣٢.١**
نسبة العجز/الفائض النقدي للناتج المحلي(٪)	**-٩.٥%**	**-٨.٢%**	**-٧.١%**	**-٦.٢%**
نسبة العجز/الفائض المالى الكلى للناتج المحلي(٪)	**-٩.٧%**	**-٨.٢%**	**-٧.٢%**	**-٦.٣%**
نسبة العجز أو الفائض الأولي للناتج المحلي(٪)	**٠.١%**	**٢.٠%**	**٢.٠%**	**٢.٠%**

أهم الإجراءات الإصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

زيادة مخصصات الانفاق على التعليم والصحة والتنمية البشرية والتوسع فى تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل

استهداف زيادة الحصيلة الضريبية من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلى

زيادة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على الاستثمارات، الصيانة، دعم الصادرات، والبنية التحتية

توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة التحصيل الضريبى، بالاضافة الى تطبيق اجراءات ميكنة المنظومة الضريبية

تخصيص ٣,٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعي لنحو ١,٢ مليون وحدة سكنية

التسعير السليم للسلع والخدمات

تخصيص ٥,٧ مليار جنيه لتمويل اسكان محدودي الدخل

زيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة بالتوازى مع الإصلاحات الاقتصادية والتطور التكنولوجي

إستكمال جهود ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام، والتحول من الانفاق الجارى إلى الانفاق الرأسمالى المنتج

التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة

تخصيص ١٠,٦ مليار جنيه لعلاج غير القادرين على نفقة الدولة والتأمين الصحى

أهم المخصصات التى تم زيادتها فى موازنة ٢٠/٢١

زيادة إجمالي المصروفات العامة لتصل إلى

١,٧١٣,٢ مليار جنيه

جنيه بمعدل نمو قدره

٨,٨٪.

١٣٦,٦٪ زيادة في مخصصات المياه.

٤٦,٢٪ زيادة في دعم الإسكان الاجتماعي.

٣٣,٧٪ زيادة

في إجمالي الإنفاق على شراء السلع والخدمات.

٢٦,٤٪ زيادة

في الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة.

زيادة مخصصات التغذية (وتشمل التغذية المدرسية) بنسبة ١٨,٤٪.

زيادة مخصصات النقل الجماعي بنسبة ١٥,٦٪.

زيادة مخصصات صندوق تنمية الصادرات بنسبة ١٦,٧٪.

زيادة الأجور بنسبة ١١,٣٪.

زيادة قدرها ١٢٪ لدعم التأمين الصحي وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة، بالإضافة إلى مخصصات الأدوية.

زيادة قدرها ٢,٧٪ في مخصصات الدعم النقدي (معاش التضامن الإجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة).

٣ كيف تم اعداد موازنة هذا العام خاصة فى ضوء تحديات فيروس كورونا؟

تسعى الحكومة المصرية وبمساندة جميع الجهات الوطنية إلى الحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الإقتصادى المطبق بداية من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ والتى ساهمت فى زيادة القدرة المالية والمرونة للموازنة، وحيث أنه قد تزامن توقيت اعداد مشروع موازنة ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بأحداث وظروف استثنائية تتمثل فى تفشى جائحة كورونا وتاثيرها السلبى والسريع على جميع إقتصادات الدول وصحة المواطنين، إلا أن البرنامج كان بمثابة السند لتخطى هذه الازمة بأقل ما يمكن من الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى لقطاع الصحة والقطاعات الإنتاجية والتصدير والفئات الاكثر احتياجاً للحفاظ على حياة المواطنين وبشكل يمكن اقتصادنا وبلدنا من التعافى السريع لاستكمال مسيرة التنمية.

كيف سيساهم كل من المواطنين والقطاع الخاص في التصدي لمواجهة جائحة فيروس كورونا؟

قامت الحكومة المصرية بفرض إجراءات وقائية لاحتواء انتشار وباء كورونا مستندة على الإجراءات المعلنة من قبل منظمة الصحة العالمية، ويعتبر المواطن المصرى شريك أساسي فى التصدي للأزمة من خلال إلتزامه بكافة الإجراءات الوقائية التى فرضتها الحكومة للحفاظ على حياة الملايين والحد من انتشار الفيروس، كما يأتى دورالقطاع الخاص ليس فقط فى توفير فرص عمل حقيقية جديدة ولكن أيضا دوره فى الحفاظ على مكتسبات الإصلاح الاقتصادى ومساندة الحكومة بالإلتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية لعودة دوران عجلة الإنتاج سريعاً.

كيف تتعامل الحكومة المصرية مع تداعيات انتشار فيروس كورونا، وما مدى تأثير ذلك على المواطن في ضوء موازنتي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و٢٠٢٠/٢٠٢١؟

١٠٠ مليار جنيه مصري

خصصته الحكومة المصرية لدعم الخطة الرئاسية الشاملة المعتمدة والتي تهدف إلى ما يلى:

- مكافحة جائحة فيروس كورونا
- تخفيف العبء المالى على الصناعات الأكثر تضرراً
- تخفيف العبء المالي على المواطنين الأكثر عرضة

أعلنت الحكومة في أوائل مايو ٢٠٢٠ أن

٦٣ مليار من أصل الـ ١٠٠ مليار

قد تم تخصيصها بالفعل لتغطية بعض الالتزامات العاجلة للنواحى التالية:

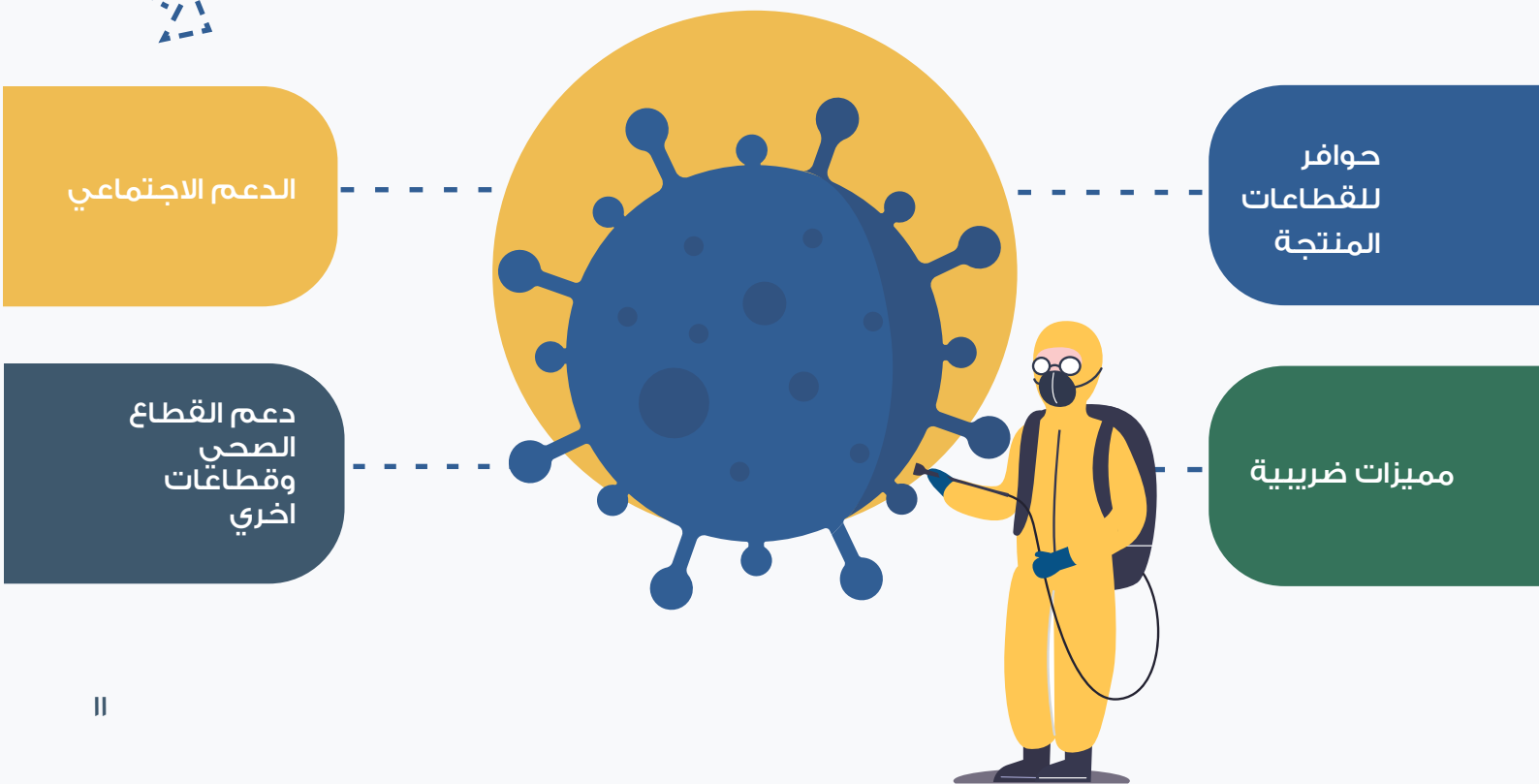

رفعت وزارة التضامن الإجتماعي عدد الأسر المستفيدة من برامج معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة بنحو

١٤٢,٠٠٠ أسرة[1]

ليصل إجمالى المستفيدين نحو ٣,٦ مليون مواطن.

صرف تعويضات بمبلغ

٥٠٠ جنيه

على ثلاث شهور بإجمالى ١٥٠٠ لمساعدة العمالة غير المنتظمة.

زيادة المبالغ الشهرية المخصصة لقيادات المجتمع النسائي في المناطق الريفية من

٣٥٠ جنيه الى ٩٠٠ جنيه شهرياً.

فى إطار تعاون الدولة مع الجهات غير الحكومية يقوم بنك الطعام المصري بالتعاون مع إدارات المحافظات ووزارة التضامن الاجتماعي بتوزيع الحصص الغذائية المحافظات المختلفة.

[1] https://www.unicef.org/appeals/files/UNICEF_MENARO_COVID19_Situation_Report_6_1_15_June_2020.pdf

المميزات الضريبية / خفض التكاليف

رفع حد الإعفاء الضريبي من
٨,٠٠٠ الى ١٥,٠٠٠ جنيه سنوياً.

إقرار إعفاء شخصي بقيمة
٩,٠٠٠ جنيه سنوياً.
للعاملين لدى الغير (الموظفين) الذين يبلغ دخلهم السنوي ٢٤,٠٠٠ جنيه او أقل.

استحداث شريحة ضريبية مخفضة

استحداث شريحة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥٪
لأصحاب الدخول الأقل من
٣٠,٠٠٠ جنيه سنوياً بدلاً من ١٠٪.

توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى

٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية

لخفض تكاليف المصنعين.

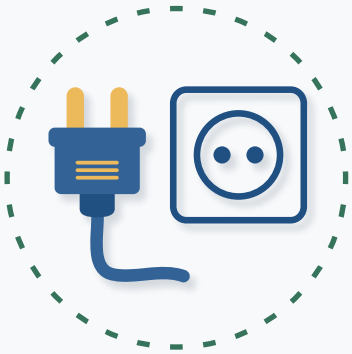

خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلوواط ليبلغ

١,٠٨ جنيه للكيلوواط

مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣–٥ أعوام.

بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في القطاع السياحي.

الحوافز والعلاوات

٥٠ مليار جنيه

لمبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بحد أقصى ٢٠ سنة يتم توجيهها للتمويل العقاري من خلال البنوك بسعر عائد ١٠٪.

كيف أثرت جائحة كورونا على ثقة المستثمرين فى الإقتصاد المصرى؟

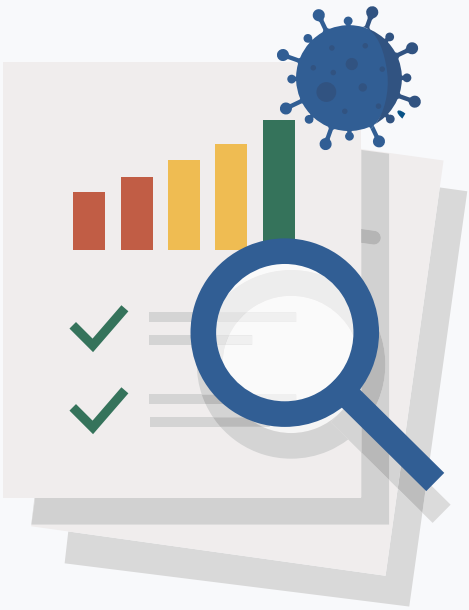

- قامت مؤسسات التصنيف الائتمانى الثلاث الكبرى منذ أول مارس الماضى بتغيير تقييمها لنحو ٤٧ دولة من الدول الناشئة، وأجرت تعديلًا سلبيًا لأكثر من ٣٥ دولة «١١٪ منها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بينما تم الإبقاء على التصنيف الائتماني لـ ١٢ دولة فقط بينها مصر.

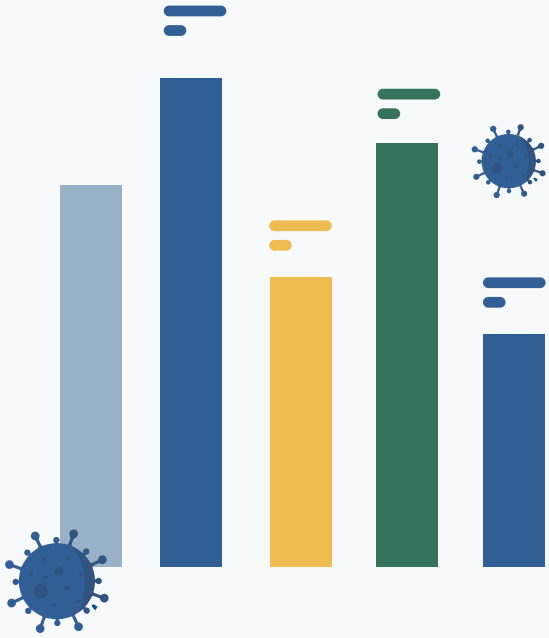

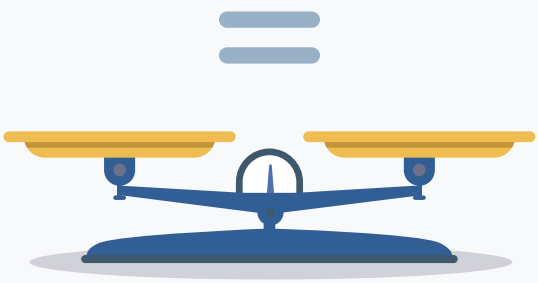

- ويتوقع صندوق النقد الدولى وفقاً للتقرير التوقعات الذى يصدره أن تكون مصر الدولة العربية الوحيدة التي تسجل نمواً إيجابياً مما يعكس ثقة المؤسسات الدولية فى قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات وتخطى الأزمة.

كيف سيتكاتف الجميع من داخل الاقتصاد المصرى وخارجه فى التصدى لفيروس كورونا؟

- لقد ساعدت مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق منذ عام ٢٠١٦ فى زيادة القدرة المالية والمرونة للموازنة العامة للدولة، مما ساعد على إستمرار ثقة مؤسسات المجتمع الدولي والتصنيف الإئتماني فى الإقتصاد المصري وثقتها فى قدرته على التصدي لمواجهة الأزمات ودعم المؤسسات الدولية ومساندتها للإقتصاد المصري.

- كما نسعى لمزيد من التحول للاقتصاد الرقمي والسعي نحو تطبيقه فى الموازنة والتحصيل الضريبي والجمركي، بالإضافة إلى ذلك فقد انتهجت الحكومة المصرية سياسات استباقية وحزمة تحفيزية لمواجهة الأزمة ومساندة القطاعات الإنتاجية المتضررة والمصدرين ، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى كما يلي:

- تخفيف العبء الضريبي على القطاعات المتضررة باجراء تسوية للمتأخرات الضريبية المستحقة على الممولين مقابل سداد ١-٥٪ فقط من قيمة المتأخرات الضريبية،

- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع المتضررة لمدة ٣ شهور.

- اسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور على كافة المنشآت السياحية والفندقية، وتأجيل سداد كافة المستحقات على تلك المنشآت لمدة ٣ شهور.

- توفير نحو ١١ مليار جنيه لدعم القطاع الصحى وصرف مكافآت تشجيعية للأطقم الطبية والعاملين بمنافذ الحجر الصحى ومستشفيات العزل والمعامل المركزية وفروعها بالمحافظات وفرق العمل المركزية ومعاونيهم وفرق الترصد الوبائي وهيئة الإسعاف.

- تدبير ٣ مليارات جنيه للعمالة غير المنتظمة.

- ضخ ٣ مليارات جنيه خلال الفترة من أبريل إلى يونيه لدعم صندوق تنمية الصادرات لتوفير سيولة إضافية للمصدرين.

- تدبير تمويل بـ ٥ مليارات جنيه لدعم قطاعى السياحة والطيران المدنى.

- زيادة الاستثمارات الحكومية بـ ١٠ مليارات جنيه إضافية لسداد مستحقات المقاولين والموردين.

٤ المخاطر المالية بموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

معدلات النمو:

تحقيق معدل نمو إقتصادى ٤,٥٪ وذلك قبل أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية مؤخراً بمراجعة تقديراتها للنمو للعام القادم إلى ٣,٤٪ فقط. ويأتى ذلك فى ضوء تداعيات جائحة كورونا.

أسعار الفائدة:

قد تؤدى أزمة جائحة كورونا الى زيادة وتفاقم عجز موازنة الدولة مما سيؤدى الى ارتفاع اسعار الفائدة. لذا فإن ارتفاع (انخفاض) أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (ايجابيا) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه سنوياً.

التجارة العالمية:

من المتوقع أن تتراوح معدلات انكماش التجارة العالمية ما بين -١١,٠ في ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٠,٩ عام ٢٠١٩ استناداً لأحدث التوقعات من صندوق البنك الدولي الصادرة في ابريل ٢٠٢٠.

ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢٪، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حصيلة ما يؤول للخزانة العامة بنحو ١,٥ مليار جنيه.

الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى الهبوط الحاد فى أسعار النفط العالمية فى ٢٠٢٠ و٢٠٢١عند مستويات أسعار تتراوح بين ٣٠ – ٣٥ دولار للبرميل.

ووفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦١ دولار للبرميل.

فى حالة تغير سعر النفط العالمي عن الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/ برميل صعوداً أو هبوطاً فمن المتوقع ان يترتب على ذلك تغيير صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ١,٥ مليار جنيه (نحو ٠,٠٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي).

٥ الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهى تتمثل فى التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع او عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

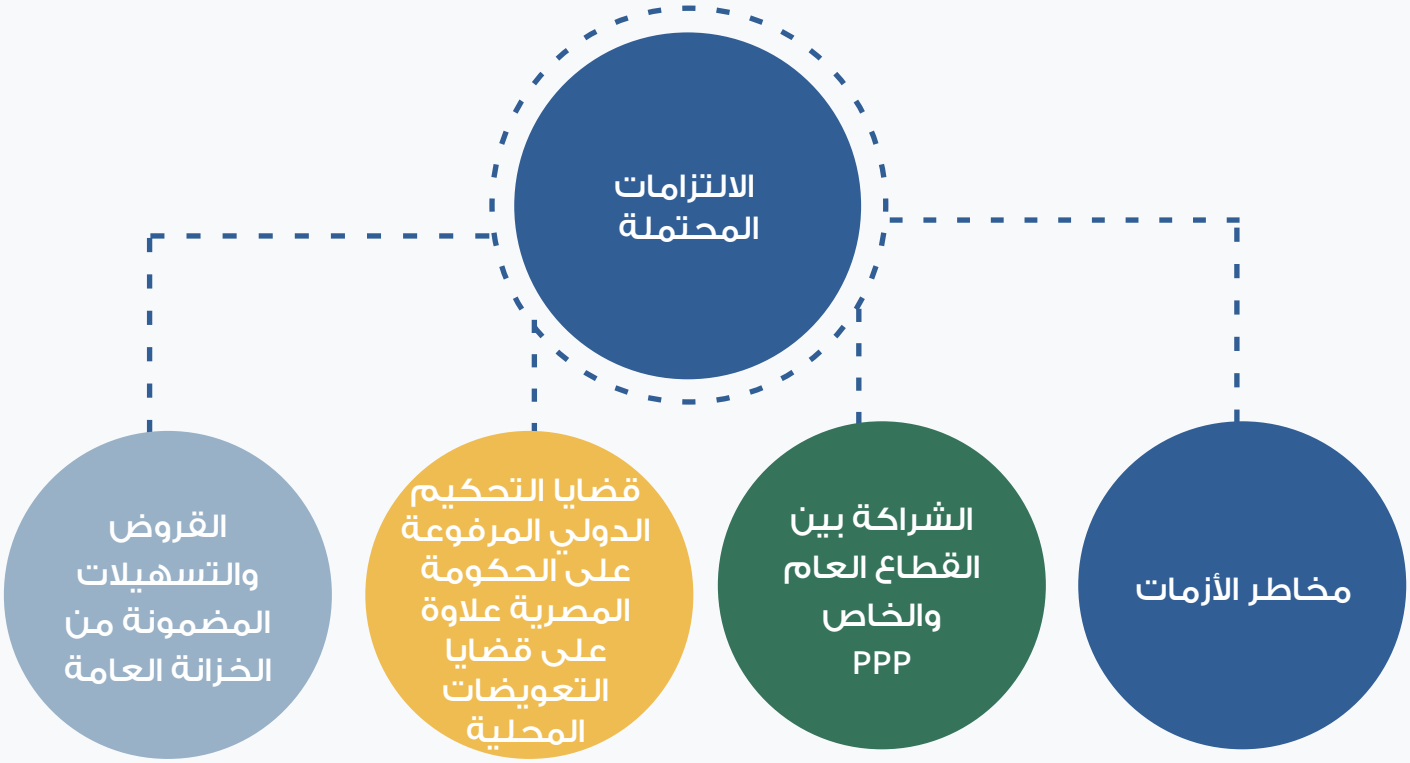

- **الدين العام ومصادر التمويل**

تستهدف موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه فى مسار نزولي، وصولاً إلى نحو ٨٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى بحلول يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ١٠٨٪ من الناتج فى يونيو ٢٠١٧. كما تستهدف السياسة المالية تنويع مصادرتمويل الإحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية، ومن المتوقع أن يصل اجمالي الاحتياجات التمويلية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ الي ٩٨٧,٧ مليار جنيه، منها ٩٢١,٧ مياز جنيه تمويل محلى والباقى تمويل خارجى.

- **أما على جانب الإلتزامات المحتملة (الضمانات والإلتزامات المالية) ما يلى:**

- تبلغ التقديرات المبدئية لإجمالي الديون المضمونة المصدرة من قبل الخزانة العامة في نهاية ديسمبر٢٠١٩ نحو ٢٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى، وتمثل الضمانات المحلية نحو ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- يتركز اصدار الضمانات لقطاعي الطاقة والنقل. وقد بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٧٦٪ من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ من خلال ما يلى:

التركيز على إصلاح ورفع كفاءة الهياكل المالية للهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.

اجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام .

إستهداف تحصيل ١٠ مليار جنيه أرباح من بنوك القطاع العام ونحو ٧ مليار جنيه من صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام.

استهداف تحويل نحو ٢٢ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.

المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO.

ملحق رقم ١:
جدول يوضح ملخص بأهم مؤشرات وبيانات المرحلة الاولى من برنامج الطروحات العامة

طرح نسب إضافية من شركات مقيدة في البورصة

٩ شركات

الشركات الغير مقيدة

١٤ شركة

مدة البرنامج

حوالي ٣٠ شهر

إجمالي عدد الشركات التي سيتم طرحها

٢٣ شركة

النسبة المقترح طرحها

طرح نسب متفاوتة حوالى ١٥٪ - ٣٠٪ في معظم الأحوال بحيث تستمر الدولة أكبر مساهم

الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية للبورصة المصرية

٤٣٠ مليار جنيه

سيتم الاتفاق على توجيه العوائد من الطرح وفقاً لكل حالة على حده

ملحق رقم ٢:
التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة في موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

(مليار جنيه)

التقسيم الوظيفي	موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١
الإجمالي العام	١,٥٧٥	١,٧١٣
قطاع الخدمات العامة	٧٥٦	٧٧٧
قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة	٧٠	٨٠
قطاع الشئون الإقتصادية	٩٩	١١٢
قطاع حماية البيئة	٣	٣,٣
قطاع الاسكان والمرافق المجتمعية	٦٣	٨٠
قطاع الصحة	٧٣	٩٤
قطاع الشباب والثقافة	٤١	٤٨
قطاع التعليم	١٣٢	١٥٨
قطاع الحماية الاجتماعية	٢٧١	٢٨٦
أخرى	٦٧	٧٥

جمهورية مصر العربية